

الصراع في السودان وانعكاساته على الأمن القومي المصري

خلال الفترة (٢٠١٨ - ٢٠٢٢)

هديل أحمد إبراهيم^١

الملخص العربي

تتناول هذه الدراسة تحليل الصراع في السودان منذ اندلاع الثورة السودانية في ديسمبر ٢٠١٨ وحتى نهاية عام ٢٠٢٢، مع التركيز على انعكاساته على الأمن القومي المصري بمختلف أبعاده، فقد شهدت تلك الفترة تحولات سياسية وأمنية عميقة في السودان تمثلت في سقوط نظام البشير، وتشكيل حكومة انتقالية، وتصاعد الخلافات بين المكونين العسكري والمدني، إضافة إلى التدخلات الإقليمية والدولية التي ساهمت في تعقيد المشهد، وتكمن أهمية الدراسة في محاولة فهم تأثير هذه التحولات على الأمن المائي المصري المرتبط بسد النهضة، وأمن الحدود المشتركة، فضلاً عن التداعيات الاقتصادية والأمنية المترتبة على حالة عدم الاستقرار، وتستند الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستراتيجي، مع توظيف المنهج المقارن عند تحليل مواقف القوى الفاعلة، وتهدف إلى تقييم استراتيجيات مصر في التعامل مع الأزمة السودانية واستشراف السيناريوهات المستقبلية للأمن القومي المصري في ظل استمرار الصراع أو الوصول إلى تسوية سياسية شاملة.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن استمرار الصراع في السودان خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢) مثل تهديداً مباشراً لمحددات الأمن القومي المصري، خاصة في مجالي الأمن المائي والحدودي، مما دفع مصر إلى تبني سياسة خارجية تتسم بالحياد الحذر والانخراط الانتقائي للحفاظ على استقرار محيطها الجنوبي. الكلمات المفتاحية: الثورة السودانية - الأمن القومي المصري - الأمن المائي - سد النهضة - الحدود المصرية السودانية - الاستقرار الإقليمي.

المقدمة

يرتبط بشكل مباشر بعدد من الملفات الحيوية بالنسبة لمصر، وعلى رأسها قضية الأمن المائي المرتبطة بسد النهضة الإثيوبي، وأمن الحدود المشتركة الممتدة لأكثر من ١٢٠٠ كيلومتر، إضافة إلى مخاطر تهريب السلاح، وتدفق اللاجئين، والتأثير على حركة التجارة العابرة للحدود. كما أن التطورات في السودان تلقي بظلالها على التوازنات الإقليمية في منطقة حوض النيل والقرن الأفريقي، وهو ما يستدعي تحليلاً معمقاً لفهم أبعاد هذا الصراع وانعكاساته على المصالح المصرية.

وانطلاقاً من ذلك، تتناول هذه الدراسة الخلفية التاريخية وتطورات الأزمة السودانية حتى عام ٢٠٢٢، ثم انعكاسات الصراع على الأمن القومي المصري، وأخيراً استراتيجيات مصر في التعامل مع الأزمة واستشراف السيناريوهات المستقبلية. ومن خلال هذه المحاور، تهدف الدراسة إلى تقديم

يُعد السودان من الدول المحورية في منطقة القرن الأفريقي والامتداد الطبيعي للأمن القومي المصري بحكم الموقع الجغرافي والروابط التاريخية والاجتماعية والسياسية التي تجمع البلدين. وقد مثلت الثورة السودانية التي اندلعت في ديسمبر ٢٠١٨ لحظة فارقة في تاريخ السودان الحديث، حيث أسفرت عن سقوط نظام الرئيس عمر البشير بعد ثلاثة عقود من الحكم، لتدخل البلاد في مرحلة انتقالية اتسمت بعدم الاستقرار السياسي والصراع بين المكونات المدنية والعسكرية، واشتداد التدخلات الإقليمية والدولية التي زادت المشهد تعقيداً.

(Elsheikh, 2019, 466-478)

في هذا السياق، يكتسب موضوع الصراع في السودان وانعكاساته على الأمن القومي المصري أهمية خاصة، إذ

معرف الوثيقة الرقمي: 10.21608 /esm.2022.464195

^١ مدرس بقسم العلوم السياسية - كلية التجارة جامعة أسيوط

استلام البحث في ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٢، الموافقة على النشر في ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٢

المصرية في ظل بيئة إقليمية مضطربة، ومن ثم تتطلب هذه الإشكالية تحليلاً علمياً معمقاً للعلاقة بين مسار الصراع في السودان وبين محددات الأمن القومي المصري، مع محاولة استشراف السيناريوهات المستقبلية لهذه العلاقة وتأثيراتها المحتملة على مصر والمنطقة، وتتضح مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما انعكاسات الصراع في السودان خلال الفترة من الثورة في ديسمبر ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٢ على الأمن القومي المصري؟

وللإجابة عن التساؤل الرئيس لابد من الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

١. ما طبيعة الصراع السياسي في السودان منذ اندلاع الثورة في ديسمبر ٢٠١٨ وحتى عام ٢٠٢٢، وما أبرز العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيه؟
٢. كيف انعكست التحولات السياسية والأمنية في السودان على أمن الحدود المشتركة مع مصر واستقرارها الإقليمي؟
٣. ما تأثير الصراع السوداني على الأمن المائي المصري في ضوء التفاعلات الإقليمية المرتبطة بقضية سد النهضة الإثيوبي؟
٤. كيف أثر عدم الاستقرار في السودان على المصالح الاقتصادية والتجارية المصرية وعلى التعاون التنموي بين البلدين؟
٥. ما الاستراتيجيات التي يمكن أن تتبناها مصر للتعامل مع تداعيات الصراع السوداني وضمان حماية أمنها القومي في المستقبل؟

الأهمية البحثية

تتضح أهمية الدراسة الحالية من خلال مايلي:

١- الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية للدراسة الحالية في الإسهام في إثراء الأدبيات المتعلقة بعلاقة الصراعات الداخلية بالأمن القومي

رؤية تحليلية متكاملة تساعد على فهم التحديات والفرص التي يفرضها الصراع السوداني على الأمن القومي المصري في المرحلة الراهنة والمستقبلية. تسعى الدراسة لتقديم رؤية تحليلية شاملة لفهم انعكاسات الصراع السوداني على الأمن القومي المصري، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستراتيجي والمقارن، بما يتيح تفسير التداخل بين الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية للصراع، والتطلع لمستقبل العلاقات المصرية-السودانية في ضوء السيناريوهات المحتملة خلال السنوات القادمة.

المشكلة البحثية

تتمثل مشكلة الدراسة في فهم طبيعة الصراع في السودان خلال الفترة الممتدة من اندلاع الثورة السودانية في ديسمبر ٢٠١٨ وحتى عام ٢٠٢٢، وما نتج عنه من اضطرابات سياسية وأمنية واقتصادية، وانعكاس ذلك على الأمن القومي المصري بمختلف أبعاده، فالسودان يشكل عمقاً استراتيجياً لمصر من حيث الأمن المائي، والحدود المشتركة، والتوازن الإقليمي في حوض النيل، ولذلك فإن أي اضطراب داخلي فيه يُعد تهديداً مباشراً أو غير مباشر للمصالح المصرية.

لقد أدت التحولات السياسية السريعة في السودان بعد الثورة، وما تبعها من انقسامات بين المكونين المدني والعسكري، إلى خلق بيئة غير مستقرة تزايد فيها النفوذ الإقليمي والدولي، ولا سيما من قبل قوى إقليمية تسعى إلى توسيع نفوذها في البحر الأحمر والقرن الأفريقي، كما أن تدخل الأزمة السودانية مع ملفات أخرى كقضية سد النهضة الإثيوبي وأزمة اللاجئين والتهريب عبر الحدود يجعل من الصعب فصل آثار الصراع السوداني عن الأمن القومي المصري في مستوياته السياسية والاقتصادية والعسكرية والمجتمعية.

ومن ناحية أخرى فإن السياسة المصرية تجاه السودان واجهت تحديات معقدة، تتمثل في ضرورة التوفيق بين دعم الاستقرار في السودان والحفاظ على المصالح الوطنية

المصري، واستنتاج السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات المصرية السودانية.

فرضية الدراسة

تتمثل فرضية الدراسة في :

أن استمرار الصراع في السودان خلال فترة الثورة وحتى عام ٢٠٢٢ قد مثل تهديداً مباشراً وغير مباشر لمصالح الأمن القومي المصري، خاصة في قضايا الأمن المائي والاستقرار الحدودي.

حدود الدراسة

١. الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على الصراع السياسي والأمني في السودان وانعكاساته على الأمن القومي المصري.

٢. الحدود الزمنية: تغطي الفترة من اندلاع الثورة السودانية في ديسمبر ٢٠١٨ وحتى نهاية عام ٢٠٢٢.

٣. الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على السودان كوحدة تحليل أساسية مع التركيز على التفاعلات مع مصر باعتبارها الدولة الأكثر تأثراً بالأزمة.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات السابقة حول محور الصراع في السودان منذ اندلاع الثورة السودانية في ديسمبر ٢٠١٨ وحتى نهاية عام ٢٠٢٢:

١. دراسة Malik (٢٠٢٢) بعنوان Sudan's December revolution of 2018: The ecology of youth connective and collective activism ، تركز الدراسة على الدور الحاسم للشباب وشبكات التواصل في إشعال الثورة وانتقالها من احتجاجات محلية إلى حركة وطنية، استخدمت منهجية نوعية (مقابلات وتحليل منصات رقمية) لشرح كيف أسهمت البنى الشبكية والهوامش الاجتماعية في تشكيل قدرة التعبئة الشعبية، من النتائج أن التنظيم الشبابي

لدول الجوار، وتقديم نموذج تحليلي لدراسة التفاعلات بين الصراع السوداني ومصالح الأمن القومي المصري، بالإضافة إلى دعم البحوث المستقبلية في مجال الأمن الإقليمي ودراسة الأزمات السياسية في أفريقيا.

٢- الأهمية العملية:

تبرز الأهمية العملية في مساعدة صانعي القرار في مصر على فهم أعمق لمخاطر الصراع السوداني، وتقديم توصيات يمكن الاستفادة منها في وضع استراتيجيات للتعامل مع الأوضاع في السودان، إلى جانب تعزيز الرؤية المصرية في صياغة سياسات وقائية تجاه التداعيات الأمنية المحتملة.

الأهداف البحثية

تكمّن أهداف الدراسة الحالية فيما يلي:

١. تحليل جذور الصراع في السودان منذ الثورة وحتى ٢٠٢٢.

٢. دراسة انعكاسات الصراع على الأمن القومي المصري، خاصة في ملف مياه النيل والحدود.

٣. توضيح تأثير التدخلات الإقليمية والدولية على العلاقات المصرية السودانية.

٤. تقييم استراتيجيات مصر في التعامل مع الأزمة السودانية.

٥. إشراف السيناريوهات المستقبلية لأمن مصر القومي في ضوء استمرار الصراع أو حله.

المنهج البحثي

إعتمدت الدراسة الحالية على كلٍ من:

أ. **المنهج الوصفي التحليلي:** وذلك من خلال توصيف طبيعة الصراع السوداني وتداعياته على الأمن القومي المصري، إلى جانب توظيف المنهج الاستراتيجي لتحليل السياسات المصرية تجاه الأزمة.

ب. **المنهج المقارن:** تم التركيز على هذا المنهج عند دراسة مواقف الفاعلين الإقليميين والدوليين وتأثيراتهم على الأمن

تقاسم السلطة دون معالجات حقيقية لقضايا العدالة والاجتماع الاقتصادي تواجه مخاطر في التطبيق، أوصت الدراسة بتكامل مسارات السلام والعدالة (قضاية ومصالحة)، إنشاء آليات تنفيذ ومراقبة دولية-إقليمية ملموسة، وبرامج لبناء القدرات على مستوى الولايات لتعزيز قابلية التطبيق وضمان شمولية الفئات المتضررة.

(Johnson, 2021)

٤. دراسة Zaid Al-Ali (٢٠٢١) بعنوان **The Juba**

Agreement for Peace in Sudan، هدفت الدراسة إلى تحليل بنود اتفاق جوبا للسلام (أكتوبر ٢٠٢٠) وآثاره على العملية الانتقالية السودانية، مع تقييم الآليات المتعلقة بالمشاركة في السلطة، الترتيبات الفدرالية، والأطر المؤسسية لمرحلة ما بعد الانتقال، خلصت الدراسة إلى أن الاتفاق يوفر قاعدة قانونية وإجرائية مهمة لتضمين بعض الحركات المسلحة في البناء السياسي، لكنه يعاني من تعقيدات تنفيذية وافتقار إلى آليات فعالة للرقابة والمساءلة، مما يضعف أثره في تعزيز الديمقراطية المستدامة، كما أبرز البحث مخاطر فرز مطالب إقليمية دون معالجة جذور النزاعات الاجتماعية والاقتصادية، أوصت الدراسة بتعزيز آليات تنفيذية دولية-إقليمية لمتابعة التطبيق، بناء قدرات مؤسسية في الولايات، وبرنامج شامل لدمج حاملي السلاح مع ضمانات للعدالة الانتقالية وإصلاح الأجهزة

الأمنية. (Al-Ali, 2021)

ثانياً: الدراسات السابقة حول محور الأمن القومي

المصري:

١. دراسة العروسي (٢٠٢٢) بعنوان **تداعيات الأزمة السودانية على الأمن القومي المصري في الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٢)**، هدفت الدراسة إلى تقييم تداعيات الأزمة السودانية على الأمن القومي المصري، كشفت الدراسة أن عدم الاستقرار في السودان قد أضعف الموقف التفاوضي المصري في أزمة سد النهضة، وعرض الحدود

الرقمي لم يعوض فقط غياب أطر حزبية تقليدية بل شكل أيضاً آلية ضغط على مؤسسات الحكم، مع ما ترتب على ذلك من ثغرات في عملية الانتقال السياسي بسبب الافتقار إلى مؤسسات مدنية قوية، توصي الدراسة بدعم بناء مؤسسات شبابية مدنية وأطر حماية للناشطين كشرط لتثبيت المكتسبات الديمقراطية. (Malik, 2022)

٢. دراسة أبو شوك (٢٠٢١) بعنوان **الثورة السودانية**

(٢٠١٨-٢٠١٩): **مقاربة توثيقية . تحليلية لدوافعها**

ومراحلها وتحدياتها، تهدف الدراسة إلى تقديم مقاربة توثيقية وتحليلية للثورة ديسمبر في السودان، وتتبع دوافعها ومراحلها والتحديات التي واجهت عملية الانتقال السياسي حتى ٢٠٢٢، تعتمد الدراسة على توثيق ميداني وتحليل وثائقي نقاوضية (مثل مسارات الحوار والوثيقة الدستورية) ومقارنة لتجارب الانتقال السابقة، تُظهر النتائج أن الثورة نجحت في إسقاط النظام لكنها واجهت صعوبات جوهرية تتمثل في انقسام المكونات المدنية والعسكرية، وضعف المؤسسات المدنية، وتدخلات إقليمية استغلت هشاشة الوضع الاقتصادي والسياسي، توصي الدراسة بتركيز الجهود على بناء مؤسسات مدنية قادرة، وتوحيد قوى الثورة في برنامج وطني واضح، وتعزيز آليات المساءلة والحوكمة لتثبيت انتقال ديمقراطي سليم. (أبو شوك، ٢٠٢١)

٣. دراسة Johnson (٢٠٢١) بعنوان **Revolution, Peace, and Justice in Sudan**

إلى فحص علاقة ثورة ديسمبر ٢٠١٨ ومسارات التحول في السودان بعمليات السلام والعدالة الانتقالية، مع تقييم أثر اتفاقات السلام (بما في ذلك اتفاق جوبا ٢٠٢٠) على إمكانات بناء مؤسسات ديمقراطية مستقرة، خلصت الدراسة إلى أن نجاح التحول يتعطل بفعل تدخلات الفاعلين العسكريين، ضعف مؤسسات الحكم، وغياب آليات تنفيذ ومساءلة فعالة؛ وأن الاتفاقات التي تركز على

وتداعياته على الأمن القومي المصري في إطار شامل يربط بين الأمن المائي والغذائي والإنساني، مع التركيز على انعكاسات التحولات السياسية في السودان بعد عام ٢٠١٨ على موازين القوى في حوض النيل، توصل الباحثون إلى أن الأزمة المائية لا تتفصل عن الهشاشة السياسية في السودان، والتي أضعفت دوره كوسيط فني بين مصر وإثيوبيا، مما زاد من احتمالات التوتر الإقليمي وتراجع الثقة المتبادلة، وأظهرت الدراسة أن تهديدات الأمن القومي المصري تتجاوز البعد المائي لتشمل مخاطر اقتصادية وغذائية وإنسانية متشابكة، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء آليات تشغيل فنية وقانونية مشتركة لإدارة السد، وتعزيز التعاون الإقليمي بين مصر والسودان وإثيوبيا، وتبني مقاربة شاملة للأمن المائي والغذائي، مع إشراك المجتمع المدني في ضمان الشفافية وبناء الثقة المتبادلة. (Pemunta et al, 2021)

٤. دراسة Darwisheh (٢٠٢٠) بعنوان **Egyptian-Sudanese relations amidst changing regional dynamics**، تراجع الدراسة التاريخ السياسي للعلاقات بين مصر والخرطوم وتقييم تأثير التحولات الإقليمية (التحالفات الخليجية، التحولات في إثيوبيا، والاضطرابات الداخلية في السودان) على ثنائية المصالح المصرية-السودانية، وتوضح النتائج تراجعاً مؤقتاً في تأثير مصر التقليدي على السياسات السودانية بعد ٢٠١١، مع بروز عوامل إقليمية جديدة تؤثر على مواقف الخرطوم، كما تشير الدراسة إلى أن الأمن القومي المصري أصبح مرتبطاً أكثر بمتغيرات إقليمية (التحالفات والملفات المائية) من كونه مجرد علاقة ثنائية تقليدية، توصي بمرونة دبلوماسية مصرية، وتعزيز قنوات التواصل مع المكونات المدنية السودانية، وتركيز على أدوات التعاون الاقتصادي لتعزيز النفوذ الإيجابي. (Darwisheh, 2020)

لتهديدات انتشار الجماعات المسلحة والتهريب، كما تسبب بخسائر اقتصادية نتيجة لتعطل المشاريع المشتركة وتدهور أوضاع الجالية المصرية، إلى جانب فتح الباب أمام تدخلات القوى الإقليمية المنافسة، ولمواجهة هذه التحديات، أوصت الدراسة بتبني دبلوماسية نشطة لدعم الاستقرار في السودان، وتعزيز التعاون الأمني والعسكري لتأمين الحدود، والانفتاح على مختلف مكونات المجتمع السوداني، والعمل على إحياء المشروعات الاقتصادية المشتركة لتعزيز المصالح المتبادلة وترسيخ الاستقرار الإقليمي. (العروسي، ٢٠٢٢، ١٤٥)

٢. دراسة مسعد سالم محمد وآخرون (٢٠٢٢) بعنوان **مسار العلاقات المصرية-السودانية وأثار التقسيم**، تدرس هذه الدراسة العربية مقاربة تحليلية لمسار العلاقات بين مصر والسودان بعد انفصال جنوب السودان، مركزة على آثار التقسيم على أمن السودان ومن ثم على مصر، تستعرض الدراسة آثار فقدان جنوب السودان لمساحات وثروات طبيعية، لكنها تربط أيضاً بين هذه الخسائر والتغير في مواقف السودان الإقليمية والسياسية، وعودة تنامي القلق المصري حيال تأثيرات التقسيم في التوازن الإقليمي، من النتائج أن انفصال جنوب السودان لم يكن مسألة حدود فقط، بل أثر في النفوذ السوداني، وتغيرات في السياسات الداخلية التي لها انعكاس على علاقاتها مع مصر، التوصيات تدعو إلى إعادة تقييم السياسات المصرية تجاه السودان بحيث تدمج الاعتبارات الاقتصادية والثقافية، وتعزيز التعاون الثنائي مع المناطق المتأثرة، وتقوية الأطر القانونية والدبلوماسية للحدود والتعاون المشترك. (محمد... وآخرون، ٢٠٢٢)

٣. دراسة Pemunta et al (٢٠٢١) بعنوان **The Grand Ethiopian Renaissance Dam, Egyptian National Security, and human and food security in the Nile River Basin** تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير سد النهضة الإثيوبي

دولية أو فاعلين من غير الدول يسعون لتحقيق أهداف متعارضة، وقد عرّفه كينيث والتز بوصفه مظهرًا بنيويًا لغياب سلطة مركزية قادرة على ضبط العلاقات الدولية، مما يجعل النظام الدولي «فوضويًا بطبيعته»، وتؤكد المقاربة الواقعية الكلاسيكية أن الصراع ظاهرة دائمة نابعة من سعي الدول وراء القوة والأمن، بينما ترى المقاربة الليبرالية أن الصراع يمكن الحد منه عبر المؤسسات الدولية والتكامل الاقتصادي. (Waltz, 1979, p. 88)

أما على مستوى التصنيف، فإن الصراعات في العلاقات الدولية تنقسم إلى صراعات داخلية (حروب أهلية وثورات)، وصراعات بينية (بين الدول)، وصراعات مركبة تجمع بين الداخلي والإقليمي، وفي هذا السياق، تمثل الثورة السودانية (٢٠١٨-٢٠٢٢) نموذجاً لصراع داخلي ذي امتدادات إقليمية ودولية واضحة، إذ تداخلت فيه عناصر الحراك الشعبي مع تنافس القوى العسكرية والسياسية، وتدخلات إقليمية من دول الجوار ومن قوى دولية لها مصالح في البحر الأحمر وحوض النيل (Hassan & Kodouda, 2019, 91).

كما يميز (باري بوزان) بين أنواع الصراع وفقاً لأبعاد الأمن المختلفة: الصراع العسكري، والسياسي، والاقتصادي، والمجتمعي، والبيئي، وتوضح هذه المقاربة أن الصراعات الحديثة غالباً ما تتجاوز النزاع المسلح لتشمل تهديدات غير تقليدية مثل الأمن المائي أو الأمن الغذائي، وهو ما ينطبق تماماً على الحالة السودانية، حيث يمثل التغير السياسي الداخلي تهديداً متعدد الأبعاد يتقاطع مع قضايا الأمن المائي المصري عبر نهر النيل المشترك. (Buzan, 1991, pp. 35-60)

٢ - مفهوم الأمن القومي وأبعاده الاستراتيجية

الأمن القومي هو مفهوم متطور يرتبط بقدرة الدولة على حماية مصالحها الأساسية والحفاظ على استقرارها السياسي ووحدة أراضيها، وقد تطوّر المفهوم من المقاربة العسكرية التقليدية إلى مقاربة أشمل بعد الحرب الباردة، بحيث يشمل

رغم كثرة الدراسات التي تناولت الثورة السودانية وتحولات المشهد السياسي (٢٠١٨-٢٠٢٢)، فإن القليل منها ربط هذه التحولات بصورة منهجية ومتكاملة بتبعاتها المباشرة على البنود المتعددة للأمن القومي المصري، خصوصاً من ناحية التفاعل بين الأمن المائي والحدودي والعوامل الاقتصادية والأمنية العابرة للحدود. كما تقتقر الأدبيات الراهنة إلى تحليل مقارن يتطلع لسيناريوهات استراتيجية مصرية متباعدة ويقيس فعالية الخيارات الدبلوماسية والأمنية المتبناة. تهدف هذه الدراسة إلى سد هذا الفراغ عبر تحليل تكاملي يربط بين التطورات السودانية وآثارها المتعددة الأبعاد على الأمن القومي المصري في الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢).

ثانياً: الإطار النظري والمفاهيمي للصراع والأمن القومي

يمثل الإطار النظري والمفاهيمي للصراع والأمن القومي الركيزة الأساسية لفهم طبيعة التفاعلات السياسية والأمنية التي تحكم العلاقات بين الدول، ولا سيما في المناطق ذات الحساسية الجيوسياسية مثل وادي النيل والقرن الأفريقي، فالصراع في العلاقات الدولية يُعدّ ظاهرة بنيوية ناتجة عن تباين المصالح وتضارب الأهداف بين الفاعلين، ويتخذ أشكالاً متعددة سياسية واقتصادية وعسكرية، أما مفهوم الأمن القومي، فهو يعكس قدرة الدولة على حماية مصالحها الحيوية والمحافظة على استقرارها الداخلي ومكانتها الخارجية، وتكشف العلاقة بين الصراع والأمن القومي في الدراسات السياسية عن مدى تأثير الأزمات الإقليمية في صياغة استراتيجيات الدول الأمنية، وفي هذا السياق، تبرز خصوصية الأمن القومي المصري بوصفه إطاراً متكاملاً يتجاوز حدود الدولة ليشمل محيطها الإقليمي، خاصة في ظل التحديات الناشئة عن الصراع السوداني منذ عام ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢٢.

١ - مفهوم الصراع وأنواعه في العلاقات الدولية

يُعد الصراع من المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية، إذ يمثل حالة من التنافس أو التنازع بين وحدات

العسكري والمكون المدني بعد الثورة في خلق فراغ سياسي استغلته أطراف خارجية لتعزيز نفوذها في البحر الأحمر، وهو ما يمثل تهديداً غير مباشر للأمن القومي المصري الذي يقوم على مبدأ "الاستقرار في الجوار ضمان للاستقرار الداخلي". (أبو شوك، ٢٠٢١)

من ثم ترى الباحثة أن أي تحليل للعلاقة بين الصراع والأمن القومي يتطلب النظر إلى الدولة ليس فقط كفاعل متأثر بالصراع، بل كفاعل يسعى لإعادة تشكيل بيئته الأمنية، بالنسبة لمصر، تتجسد هذه العلاقة في سياسات إدارة الحدود، ومراقبة تدفق اللاجئين، والتعامل مع قضايا مياه النيل، هذه العناصر تُظهر أن الأمن القومي المصري لا يمكن عزله عن التطورات السودانية، وأن هشاشة السودان تُضاعف من المخاطر الهيكلية التي تواجهها مصر في محيطها الجنوبي.

٤- خصوصية الأمن القومي المصري في السياق الإقليمي

يمتاز الأمن القومي المصري بخصوصية جغرافية واستراتيجية تميزه عن غيره من الأنظمة الإقليمية العربية، فهو يقوم على مفهوم "الأمن الممتد"، أي أن أمن مصر لا يتوقف عند حدودها السياسية، بل يمتد إلى محيطها الإقليمي في ليبيا والسودان والبحر الأحمر وحوض النيل، كما إن العلاقة المصرية-السودانية تتجاوز الروابط التاريخية لتصبح علاقة وظيفية للأمن المائي والإقليمي في آن واحد. (Egyptian State Information Service, 2019, 43)

في هذا السياق، يمثل السودان عمقاً استراتيجياً جنوبياً لمصر، ليس فقط من ناحية الحدود، بل بوصفه نقطة ارتكاز في التوازن الإقليمي مع إثيوبيا ودول القرن الأفريقي. لذلك، فإن أي حالة اضطراب أو تفكك في السودان تنعكس مباشرة على معادلة الأمن المصري، سواء من خلال تهريب السلاح عبر الحدود، أو زيادة الهجرة غير الشرعية، أو تهديد خطوط التجارة والاتصال عبر البحر الأحمر، كما أن تدهور الوضع السياسي في السودان أدى إلى إعادة صياغة الاستراتيجية

الأمن الاقتصادي والاجتماعي والمائي والبيئي (Buzan, 1991, pp. 35-60).

ومن ناحية أخرى فإن التهديد للأمن القومي لا يقتصر على الغزو العسكري، بل يشمل أي حدث أو فعل يهدد بنية الدولة الداخلية أو يقلل من قدرتها على اتخاذ القرار بحرية. وفي السياق العربي والأفريقي، أصبحت التهديدات العابرة للحدود مثل الهجرة غير النظامية، وتدفق اللاجئين، والإرهاب، ونقص الموارد المائية جزءاً من معادلة الأمن القومي.

في دراسة حول إدارة سد النهضة الإثيوبي أن التعاون المائي بين دول حوض النيل يمكن أن يزيد من المكاسب الاقتصادية المشتركة ويقلل من احتمالات الصراع، مما يعكس أن الأمن القومي المائي أصبح مكوناً رئيساً من مكونات الأمن الشامل، بالنسبة لمصر، التي تعتمد على نهر النيل بنسبة تفوق ٩٥٪ من مواردها المائية، فإن أي اضطراب في دول المنبع أو دول الممر وخاصة السودان—يمثل تهديداً مباشراً لبنيتها الاقتصادية والأمنية على حد سواء. (Basheer et al, 2021)

٣- العلاقة بين الصراع والأمن القومي في الدراسات السياسية

ترتبط ديناميات الصراع والأمن القومي بعلاقة جدلية؛ فكل صراع يولد تهديدات للأمن القومي، وكل ضعف في منظومة الأمن القومي يخلق فرصاً لنشوء صراعات جديدة، كما أن الأزمات الإقليمية، مثل أزمة سد النهضة والصراع في السودان، تؤثر في الأمن المائي والغذائي والإنساني المصري، مما يجعل من الضروري توسيع مفهوم الأمن القومي ليشمل هذه الأبعاد. (Pemunta et al. 2021)

من منظور الدراسات المقارنة، تُظهر حالات الصراع الداخلي في الدول الأفريقية أن انهيار مؤسسات الدولة أو ضعفها يؤدي إلى خلق بيئة أمنية مضطربة تمتد آثارها إلى الجوار، في حالة السودان، أسهم الصراع بين المكون

يُعدّ الصراع في السودان أحد أبرز النماذج المعقدة في المشهد الإفريقي المعاصر، إذ تداخلت فيه العوامل السياسية والاقتصادية والإثنية منذ عقود، لتشكل خلفية عميقة للأحداث التي تجرّت مع اندلاع الثورة في ديسمبر ٢٠١٨، وتكمن أهمية دراسة هذا الصراع في ما يحمله من انعكاسات مباشرة على الأمن القومي المصري، نظرًا للتشابه الجغرافي والتاريخي والمائي بين البلدين.

١. جذور الأزمة السودانية قبل الثورة

تمتد جذور الأزمة السودانية إلى تراكمات تاريخية وسياسية واقتصادية متشابكة، على المستوى السياسي، حكم السودان طويلاً بنظام مركزي يهيمن عليه العسكر والنخبة، ما أدى إلى غياب التمثيل العادل للمناطق البعيدة وإقصاء المكونات العرقية والإقليمية، ومع انفصال جنوب السودان عام ٢٠١١، خسر السودان موارد نفطية كبيرة، مما أرغمه على إعادة هيكلة اقتصاده وتحمل أعباء مالية متزايدة، وظهور عجز في الميزانية وارتفاع التضخم وتدهور الخدمات العامة، كما لعب الفساد وضعف مؤسسات الحكم دوراً مركزياً في تقويض الثقة بين المواطن والدولة، مما مكّن جماعات المعارضة من استثمار شعور الاستبعاد الاجتماعي والإهمال الإقليمي.

كما أن الحراك الشعبي الذي بدأ في ديسمبر ٢٠١٨ كان نتيجة تراكم شعور بعدم العدالة، وتزايد الأزمة المعيشية، مع اعتقاد واسع بأن السلطة السياسية لم تعد تستجيب لمطالب المواطنين العادلة، وقد ساهمت هذه العوامل المركبة في تكوين بيئة متفجرة تستجيب لأي شرارة احتجاجية، خصوصاً في ظل ضعف آليات الإصلاح داخل النظام الحاكم . (Elsheikh, 2019)

٢ -اندلاع الثورة السودانية وأهم مراحلها

انطلقت الاحتجاجات في ديسمبر ٢٠١٨ كرد فعل على ارتفاع أسعار الخبز والوقود والإجراءات النقشفية التي أقرتها الحكومة، لكن هذه الاحتجاجات سرعان ما تحوّلت إلى حركة شاملة للمطالبة بالتحول الديمقراطي وسقوط النظام، في أبريل

المصرية تجاهه، بحيث أصبحت تركز على ثلاثة محاور (العتيبي، ٢٠٢٢، ٣٠١):

١. الأمن الحدودي والمائي: تعزيز الوجود العسكري والاستخباراتي على الحدود الجنوبية.

٢. الدبلوماسية الوقائية: السعي لإيجاد توازن بين دعم الاستقرار السوداني وعدم التدخل المباشر.

٣. التنمية الإقليمية: دعم مشاريع تنمية مشتركة في وادي حلفا والنوبة كمشروعات لاحتواء الصراع.

ومن خلال ذلك يتضح أن خصوصية الأمن القومي المصري تبرز أيضاً في إدراكه أن الأمن المائي ليس ملفاً تقنياً، بل هو عنصر وجودي يرتبط بمكانة الدولة ودورها في النظام الإقليمي، ومن هنا فإن مصر تنظر إلى الصراع السوداني بوصفه تهديداً مزدوجاً، داخلياً من حيث احتمالات انتقال عدم الاستقرار، وإقليمياً من حيث التأثير على ملف مياه النيل وسد النهضة.

كما إن من خلال تحليل المفاهيم السابقة، يتضح أن فهم الصراع السوداني لا يمكن فصله عن نظرية الأمن القومي الموسع، كما صاغها باري بوزان، والتي ترى أن الأمن لا يتحقق بمجرد غياب التهديد العسكري، بل يتطلب معالجة شاملة للجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كذلك فإن العلاقة المصرية-السودانية تمثل نموذجاً كلاسيكياً لما يسمى "المركب الأمني الإقليمي"، حيث يرتبط أمن الدول ببعضها ارتباطاً عضوياً.

بناءً على ما سبق فإن أي زعزعة في السودان تخلق تداعيات أمنية متشابكة بالنسبة لمصر والعكس صحيح، لذا فإن دراسة الصراع في السودان وانعكاساته على الأمن القومي المصري، يجب أن تقارب ضمن منظور مركب يدمج التحليل البيئي، والتحليل الجغرافي-الاستراتيجي، والتحليل السياسي-الأمني.

ثالثاً: خلفية الصراع في السودان وتطورات حتى عام

المرات، لكنها أيضاً تحالفت أو تتافست معه حسب المصلحة. (عبد الرحمن، ٢٠٢٢، ص. ١٠٠)

القوى المدنية والمجتمع المدني: مثل تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير والنقابات المهنية والأطر الشبابية، كانت المحرك الأساسي للثورة، لكنها واجهت تحديات كالتجزئة الداخلية والخلافات حول التمثيل والمناصب والبرنامج الانتقالي، مما حدّ من قدرتها على صياغة رؤية موحدة قوية.

الحركات المسلحة الإقليمية: في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، هذه الحركات طالبت بحقوق الهوية والتنمية والتمثيل، واستغلت الفراغ الأمني في فترة الانتقال لإعادة التسليح أو فرض مناطق نفوذ محلية، مما زاد من الضغوط على الدولة المركزية لتعزيز وجودها أو التفاوض معها ضمن اتفاقيات السلام. (Al-Ali, 2021)

ومن وجهة نظر الباحثة أن هذه القوى حافظت على علاقات متداخلة ومتناقضة؛ فقد ارتبطت قوات الدعم السريع بالجيش ضمن تحالفات مصلحة، بينما هاجمت القوى المدنية بعض المكونات الأمنية، وتفاوضت الحركات المسلحة مع الحكومة في جوبا وغيرها من المراكز الإقليمية.

٤ - التدخلات الإقليمية والدولية وأثرها على مسار الصراع

انخرطت جهات إقليمية ودولية في الشأن السوداني بعد الثورة، أحياناً كوسطاء وأحياناً كداعمين لأطراف معينة. فالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) والاتحاد الأفريقي فرضا ضغطاً لتسريع الانتقال السياسي، والأمم المتحدة أسست بعثة (UNITAMS) لدعم الانتقال والمؤسسات المدنية. (United Nations, 2021)

لكن التداخل الدولي لم يكن خالياً من المصالح، فقد دعم بعض الدول الخليجية والإقليمية فصائل معينة، أو قّمت مساعدات مشروطة بفرض سياسات معينة، هذا الدعم أسهم في تأخير تنفيذ بنود الاتفاقيات، وتغذية التنافسات على النفوذ داخل السودان بين القوى الإقليمية المهتمة بالبحر الأحمر، والقرن الأفريقي، وحوض النيل، كما أن الحكومات الانتقالية

٢٠١٩، وبعد ضغط شعبي مكثف، تدخل الجيش للإطاحة بالبشير، وتم توقيع اتفاق سياسي بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير يشمل مشاركة في السلطة لمرحلة انتقالية (Hassan & Kodouda, 2019, 89).

خلال الانتقال، وقّع الطرفان الإعلان الدستوري في أغسطس ٢٠١٩، الذي حدّد ملامح السلطة وشروط الانتقال إلى الحكم المدني، لكن التنافس على السلطة بين المكوّن العسكري والقوى المدنية استمر، وبلغ ذروته في ما يُعرف بـ "مجزرة الخرطوم" في ٣ يونيو ٢٠١٩، حين تعاملت القوات المشتركة مع متظاهري الاعتصام بعنف مفرط، ما أسفر عن مئات القتلى والجرحى.

ثم جاء توقيع اتفاق جوبا للسلام في أكتوبر ٢٠٢٠ ليشمل بعض الحركات المسلحة في الأقاليم، لكنه لم يكن علاجاً شاملاً للصراع البنيوي، بل تراجع تنفيذه بفعل غياب إرادة قوية من العناصر العسكرية القائمة، وتردّدت جدولة الانتخابات وتجاوزتها الانقلابات الداخلية لدرجات حادة بحلول أكتوبر ٢٠٢١.

٣ - القوى الفاعلة في الصراع الداخلي

الجيش السوداني (Sudanese Armed Forces - SAF) يتمتع بتاريخ طويل في الحكم، وقد استثمر شبكاته واختصاصاته الأمنية والاقتصادية خلال فترات الحكم العسكري المتعاقبة، في ثورة ديسمبر، تحرك الجيش في لحظة مفصلية للإطاحة بالبشير، لكنه سرعان ما احتفظ بمفاتيح السلطة الكبرى، وراكم نفوذه عبر القطاعات الأمنية والاقتصادية. (أمل، ٢٠٢٢، ٥٢٢-٥٦٥)

قوات الدعم السريع (RSF) التي انبثقت من ميليشيات الجنجويد، بقيادة محمد حمدان «حميدتي»، دخلت المشهد كقوة شبه مستقلة، تملك مصالح اقتصادية وأزرعاً أمنية مستقلة، وقد أقحمت نفسها في التنافس داخل السلطة الانتقالية، واجتمعت مع المكوّن العسكري في كثير من

١-التأثير على الأمن المائي المصري وقضية سد النهضة

الأمن المائي يمثل في معادلة الأمن القومي المصري قضية وجودية؛ إذ تعتمد مصر على مياه النيل لتلبية الجزء الأكبر من احتياجاتها المائية، أي اضطراب سياسي في السودان، باعتباره دولة منفذة أو وسيطة في اتفاقيات تشغيل السدود، يخلّ بتوازن التفاوض الإقليمي حول تشغيل سد النهضة الإثيوب (GERD)، أشارت دراسات هيدرولوجية-اقتصادية حديثة إلى أن سيناريوهات التشغيل التعاوني تقلل المخاطر على دول المصب مقارنة بالسيناريوهات الأحادية، لكن تحقيق التعاون يعتمد بشكل كبير على قدرة الشركاء — لا سيما السودان — على التمسك بموقف تفاوضي ثابت، وهو ما تصعبه حالة عدم الاستقرار الداخلي (Basheer et al., 2021).

علاوة على ذلك، حدة الانقسامات السياسية في الخرطوم تقلص من قدرة الوساطة الإقليمية وتزيد من احتمال توظيف أطراف داخلية أو إقليمية للموقف السوداني كأداة ضغط، ما يزيد من هشاشة موازين القوى التفاوضية لصالح دول المنبع، هذه المعادلات تجعل أي تفاقم للصراع السوداني عاملاً مفاقماً للمخاطر المائية المصرية، ويبرر استراتيجية مصر في السعي إلى ضمان علاقات مستقرة مع الخرطوم بغرض حماية خياراتها المائية (Pemunta et al., 2021).

٢-انعكاسات الصراع على الحدود المصرية - السودانية

الحدود بين مصر والسودان تمتد لمسافات واسعة وتضم نقاط عبور حساسة، وبالتالي فعدم الاستقرار في السودان يعرض المناطق الحدودية لمخاطر مباشرة، أظهرت الأبحاث أن تفكك السلطة المركزية أو ضعفها يؤدي إلى فراغ أمني يستهين بقدرة الدولة على إدارة الحدود والمنافذ. (عبد القادر، ٢٠٢٠، ٣٢١)

هذا الفراغ قد يتيح لمليشيات محلية أو مجموعات مسلحة استغلال الشريط الحدودي لأنشطة تهريب أو إقامة قواعد عبور، ما يستدعي من مصر تكثيف المراقبة وتعزيز التعاون

غالبًا ما تفشل في تفكيك البنى السلطوية القديمة، وتعجز عن ترميم الثقة بين المكونات، مما يجعل تدخلات الجهات الخارجية تُضاعف التحديات بدلاً من تسهيل الحل، ومن الجدير بالذكر أن الصراع على النفوذ في البحر الأحمر والمنطقة المجاورة، فضلاً عن الأزمات الإقليمية الأخرى، مكّنت الدول ذات المصالح الاستراتيجية من التلاعب بالدعم العسكري أو الاقتصادي لبعض العناصر في السودان، ما حول الصراع المحلي إلى حلبة تنافس إقليمي. (مركز الدوحة للأبحاث، ٢٠٢١، ٣١)

من خلال ما سبق ترى الباحثة أن الصراع السوداني، قبل الثورة وبعدها حتى ٢٠٢٢، جاء نتيجة تراكمات تاريخية واقتصادية هيكلية تضافرت مع ضعف الحكم وتهتميش الأقاليم، وقد تحوّل بفعل الثورة إلى صراع مركّب بين المدنيين والجيش، مع تدخلات محورية من قوات الدعم السريع (RSF) وغيرها، كما أن التدخلات الدولية والإقليمية قد ساهمت في إضعاف فرص نجاح الانتقال السياسي الحقيقي.

أما بالنسبة لمصر، فإن هذا الصراع لا يُمكن اعتباره حالة معزولة؛ بل يشكّل تهديداً لعدة أبعاد من الأمن القومي من الأمن الحدودي إلى الأمن المائي إلى الاستقرار في الجوار، فعدم استقرار السودان قد يعطي فسحة لحركات تهريب أو تدفقات لجوء أو هجمات على الحدود، ويقلل من قدرة مصر على صياغة شراكات استراتيجية موثوقة مع الخرطوم، خصوصاً في إدارة ملف المياه مثل سد النهضة.

رابعاً: انعكاسات الصراع السوداني على الأمن القومي المصري

يُعد الصراع السوداني منذ اندلاع الثورة عام ٢٠١٨ أحد أبرز العوامل المؤثرة في معادلات الأمن القومي المصري، لما يحمله من تداعيات مباشرة على الأمن المائي والحدود المشتركة، والأمن الداخلي والاقتصاد الوطني، ويستهدف هذا المحور تحليل أبرز انعكاسات الصراع السوداني على الأمن القومي المصري بمستوياته المختلفة حتى عام ٢٠٢٢.

الأدبيات أن عدم الاستقرار يزيد من تكلفة التجارة عبر الحدود، ويحول دون تدفق السلع وقطع الإمدادات الزراعية والسلع الوسيطة، ما يؤثر على سلاسل التموين ومناطق التصدير والاستيراد. ((فرج، ٢٠٢٠، ٣)

من ناحية أخرى، يخلق انعدام الأمن مناخاً غير جاذب للاستثمار، وبالتالي تفقد مصر فرصة تشجيع مشاريع تنمية عبر الحدود من شأنها أن تعزز الاستقرار وتحسن الروابط الاقتصادية، كذلك، تزيد الضغوط على الموارد المصرية نتيجة تكفل موجات لاجئين أو التعامل مع اضطرابات سوقية نتيجة تقطع خطوط التجارة، ما يستدعي تخصيص مساعدات طارئة وإنفاق إضافي على التنمية الحدودية والأمنية. (أبو شوك، ٢٠٢١)

ويبدو أن الصراع السوداني كان وما يزال عاملاً خطراً متمثلاً في محاور أساسية من الأمن القومي المصري خلال فترة الثورة من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٢، فالتفاعل بين الأمن المائي والحدودي والتهريب والاقتصاد يبرز تسلسلاً تكاملياً للمخاطر التي تتطلب استجابة شاملة لدى صانع القرار المصري، دمج الدبلوماسية المائية النشطة مع برامج ثنائية للتنمية الحدودية، وتعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي مع الفاعلين السودانيين المستقرين، إضافة إلى دعم مبادرات بناء الدولة والمؤسسات في السودان كطريقة استباقية لتقليل تبعات عدم الاستقرار على مصر، تبقى القدرة على التوفيق بين العنصر الأمني والتنمية الدبلوماسية مفتاحاً لإدارة هذه التحديات في المدى المتوسط والطويل.

التكامل بين الأبعاد الأمنية المختلفة:

يتضح أن الأمن المائي والحدودي والاقتصادي والاجتماعي في الحالة المصرية مترابط بصورة وثيقة، بحيث يؤدي اضطراب أي بُعد منها إلى تهديد منظومة الأمن القومي بأكملها، مما يستدعي معالجة شاملة ومتزامنة لهذه الأبعاد في إطار واحد.

خامساً: استراتيجيات مصر للتعامل مع الصراع السوداني

الاستخباراتي مع الشركاء السودانيين المستقرين، كما أن التراجع في سيادة الدولة السودانية على مناطق معينة يزيد من صعوبة تنفيذ مشاريع تنمية حدودية مشتركة أو حماية البنية التحتية، وهو ما يلقي أعباء إضافية على القدرات الأمنية المصرية ويتطلب تخصيص موارد مادية وبشرية للتعامل مع حالات التهديد العابرة للحدود.

٣- التداعيات الأمنية المرتبطة بتهريب السلاح والهجرة غير الشرعية

أدى تفاقم الصراع الداخلي ونشأت الأجهزة الأمنية إلى اتساع سوق التهريب والانتقال غير النظامي عبر الحدود، تشير دراسات ميدانية وتحليلية إلى تزايد تدفقات السلاح عبر المناطق غير الخاضعة لرقابة مركزية بعد تفاقم حالة الانفلات الأمني، ما يعزز قدرة الميليشيات ويطيل أمد الصراع المحلي. (محمد، ٢٠٢١، ص. ٥٧)

هذا التزايد يمثل تهديداً مزدوجاً لمصر، أولاً كعامل مباشر لتهديد الأمن الحدودي ونشر العنف، وثانياً عبر تسهيل شبكات التهريب العابرة بما فيها تهريب السلاح والمخدرات أو حتى شبكات الهجرة الجنسية والاتجار بالبشر، التي تضعف استقرار المجتمعات الحدودية وتزيد من الأعباء الأمنية والإنسانية، إضافة لذلك تتجبر الأزمات في السودان يؤدي إلى حركات نزوح وطلب لجوء باتجاه دول الجوار، بما في ذلك احتمالات وصول موجات لاجئين أو مهاجرين إلى السواحل والحدود المصرية، ما يتطلب استجابات إنسانية وسياسات أمنية متوازنة لمنع استغلال هذه الحركات من قبل شبكات إجرامية. ((Pemunta et al., 2021)

٤- الآثار الاقتصادية والتجارية على مصر نتيجة عدم الاستقرار في السودان

السودان يعد شريكاً تجارياً مهماً وممرًا للتجارة الإقليمية بين شمال وجنوب وحوض النيل، كما أن الاستثمارات المصرية في بنى تحتية وزراعية وإقليمية قد تتأثر سلباً عند هروب رؤوس المال وتوقف المشاريع المشتركة، توضح

رفض للتحول المدني، بل على أنه حرص على الانتقال الآمن دون فوضى، ويعكس هذا الموقف فلسفة السياسة الخارجية المصرية القائمة على "تجنب التغيير المفاجئ" والاعتماد على الاستمرارية المؤسسية كضمان للاستقرار، وإلى جانب ذلك دعت مصر إلى عقد قمة دول جوار السودان في أبريل ٢٠١٩، في خطوة أكدت دورها كقوة إقليمية تسعى إلى توجيه مسار الأحداث نحو الحلول السلمية، وهو ما منحها شرعية دبلوماسية في المحيط الإفريقي والعربي. (Egyptian State Information Service, 2019, 45)

٢- الدبلوماسية المصرية ودورها في الوساطات الإقليمية

اعتمدت مصر في تعاملها مع الصراع السوداني على الدبلوماسية متعددة المستويات، إذ تحركت في ثلاثة مسارات متوازية، الأول عبر الاتحاد الإفريقي لتعزيز الحلول الإقليمية، والثاني من خلال جامعة الدول العربية لتوحيد الموقف العربي، والثالث عبر التنسيق الثنائي المباشر مع القوى المؤثرة في السودان مثل إثيوبيا وجنوب السودان، وفي عام ٢٠١٩، لعبت مصر دوراً فاعلاً في دعم جهود الاتحاد الإفريقي لتشكيل الآلية الثلاثية التي ضمت الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وإيغاد، بهدف تسهيل الانتقال السياسي في السودان، وقد سعت الدبلوماسية المصرية في هذه المرحلة إلى تحقيق التوازن بين دعم التحول الديمقراطي وضمان بقاء السودان ضمن الفلك العربي الإفريقي المشترك، بعيداً عن محاولات قوى إقليمية أخرى لإعادة توجيه بوصلته نحو محاور مغايرة. (Darwisheh, 2020, 77)

ومن ناحية أخرى استخدمت مصر أدوات "القوة الناعمة" لتعزيز حضورها داخل المجتمع السوداني من خلال برامج تدريب، وتبادل طلابي، ودعم فني لمؤسسات الدولة، وهو ما وصفته بأنه "استراتيجية النفوذ الهادئ" التي تستهدف بناء الثقة بدلاً من التدخل المباشر، في هذا السياق، اتبعت مصر نهج "الوسيط الحذر" الذي يحافظ على خطوط اتصال مفتوحة

يمثل السودان بالنسبة لمصر عمقاً استراتيجياً وأمناً واقتصادياً لا يمكن الاستغناء عنه، نظراً لما يجمع البلدين من روابط تاريخية وجغرافية ومائية ممتدة، ومع اندلاع الثورة السودانية في ديسمبر ٢٠١٨، وجدت مصر نفسها أمام معادلة صعبة تجمع بين دعم التحول السياسي في السودان، والحفاظ على استقراره الداخلي الذي يشكل ركيزة أساسية للأمن القومي المصري، لذلك تبنت مصر مقاربة شاملة متعددة الأبعاد، تركز على الدبلوماسية الهادئة، والتعاون الأمني، والحياد الاستراتيجي، في محاولة لتحقيق التوازن بين المبادئ المعلنة ومصالحها الحيوية، ولقد ارتبطت الاستراتيجية المصرية تجاه الصراع السوداني بمفاهيم الأمن الإقليمي، والأمن المائي، والتوازنات في منطقة القرن الإفريقي، وهو ما جعل من السودان ميداناً رئيسياً لتطبيق رؤية مصر في "إدارة الجوار الجنوبي" دون الانخراط المباشر في النزاعات الداخلية.

١- الموقف الرسمي المصري تجاه الثورة السودانية

تبلور الموقف الرسمي المصري منذ اللحظة الأولى لاندلاع الاحتجاجات في السودان على قاعدة "الاستقرار أولاً"، فقد أكدت مصر في بياناتها الرسمية على ضرورة الحفاظ على وحدة السودان وسلامة مؤسساته الوطنية، وخاصة المؤسسة العسكرية التي اعتبرتها الضامن الأساسي لاستمرار الدولة. (التيجاني، ٢٠٢٢، ٥٥)

لم يكن هذا الموقف نابغاً من رغبة في دعم النظام القديم بقدر ما كان انعكاساً للقلق المصري من تكرار سيناريوهات "الدولة المنهارة" كما حدث في ليبيا وسوريا، وقد نظرت مصر إلى الثورة السودانية من منظور "الأمن الإقليمي المتشابك"، إذ أن انهيار السودان كان سيؤدي إلى تدفقات سكانية غير منظمة، وانتشار للجماعات المسلحة على حدودها الجنوبية. (Abdelaziz, 2020, 45)

كما سعت مصر إلى إقامة توازن دقيق في خطابها الرسمي، بحيث لا يُفهم دعمها للجيش السوداني على أنه

٤- خيارات استراتيجية كانت مطروحة أمام مصر عقب الثورة السودانية (٢٠١٨-٢٠٢٢)

خلال الفترة التي أعقبت الثورة السودانية (٢٠١٨-٢٠٢٢)، كانت أمام مصر عدة سيناريوهات محتملة لتحديد موقفها من تطورات الصراع في السودان، خاصة مع تصاعد التوترات بين المكونين العسكري والمدني وتداخل الأجندات الإقليمية والدولية في الخرطوم، وقد تنوعت هذه السيناريوهات بين الحياد الحذر، والانخراط الإقليمي النشط، والدعم الانتقائي للطرف الأقرب لمصالح الأمن القومي المصري، وهي كالتالي:

أ. سيناريو الدبلوماسية الحذرة:

وهو السيناريو الذي تمثل في الحياد الحذر، حيث كان بإمكان مصر أن تتبنى موقفاً دبلوماسياً متوازناً يركز على دعم الاستقرار دون الانحياز لأي طرف داخلي، حفاظاً على علاقاتها الاستراتيجية مع جميع الفاعلين السودانيين، ولتفادي التورط في صراع داخلي معقد، هذا السيناريو كان يهدف إلى تقليل المخاطر المحتملة على الأمن المصري، خاصة على الحدود الجنوبية ومنطقة حلايب وشلاتين، إلا أنه واجه انتقادات لكونه قد يقلل من التأثير المصري في مسار الأحداث. (عبد الرحمن، ٢٠٢١، ٥٤)

ب. سيناريو الانخراط الاستراتيجي المحدود:

فقد تضمن الانخراط الإقليمي النشط من خلال وساطات سياسية وتحركات دبلوماسية مكثفة بين الفرقاء السودانيين، بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي ودول الجوار مثل تشاد وجنوب السودان. هذا الخيار كان يُمكن مصر من لعب دور الوسيط الإقليمي البارز، مستفيدة من خبرتها الدبلوماسية ومكانتها التاريخية في المنطقة، غير أن التحدي تمثل في موازنة هذا الدور مع مصالح أطراف أخرى كالإمارات والسعودية، التي كانت لها مداخل مختلفة للتعامل مع الصراع السوداني.

(Institute for Security Studies, 2022, 7)

ج. سيناريو الاصطفاف المحدود خلف المكون العسكري

مع جميع الأطراف دون انحياز واضح، مما عزز صورتها كفاعل إقليمي يسعى إلى تحقيق الاستقرار وليس الهيمنة.

٣- التعاون الأمني بين مصر والسودان

يُعد التعاون الأمني والعسكري الركيزة الأكثر ثباتاً في العلاقات المصرية-السودانية خلال فترة ما بعد الثورة، فقد تزايد التنسيق الثنائي في ظل إدراك القاهرة أن أمن حدودها الجنوبية مرتبط ارتباطاً مباشراً بالأوضاع في السودان، وقد شهد عام ٢٠٢٠ توقيع اتفاقيات دفاعية واستخباراتية ركزت على مكافحة الإرهاب وتهريب السلاح والاتجار بالبشر في المناطق الحدودية، خاصة بعد تصاعد التهديدات من الميليشيات في دارفور وجنوب كردفان. (Egyptian State

(Information Service, 2019, 46)

وفي مارس ٢٠٢١، أجريت مناورات "نسر النيل" بين القوات الجوية المصرية والسودانية في قاعدة مروي الجوية، تلتها "نسر النيل ٢" في عام ٢٠٢٢، بمشاركة وحدات من القوات الخاصة والمظلات. وقد تم تفسير هذه المناورات باعتبارها "رسالة ردع مزدوجة" موجهة لكل من إثيوبيا التي كانت تمضي في بناء سد النهضة دون اتفاق قانوني، والجماعات المسلحة التي تهدد استقرار الحدود، وتشير تقارير المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية إلى أن هذا التعاون الأمني تجاوز النطاق العسكري التقليدي إلى تنسيق استخباراتي ميداني في مناطق الحدود الشمالية والشرقية للسودان، حيث ساهم في تقليص عمليات تهريب السلاح وتسليم العناصر غير النظامية. (El-Sayed, 2021, 112)

ومن ناحية أخرى فإن مصر تبني من خلال هذا التعاون "شبكة دفاع إقليمي" تمتد من البحر الأحمر إلى أعالي النيل، بما يعزز قدرتها على مواجهة أي تهديدات محتملة للأمن المائي أو الاستراتيجي، ويعكس هذا التوجه إدراكاً مصرياً بأن السودان ليس مجرد دولة مجاورة، بل شريك أمني متداخل المصالح، وأن استقراره الداخلي يُعد امتداداً طبيعياً لأمن

مصر القومي. (Abdelghaffar, 2022, 73)

كما تبنت القاهرة سياسة براغماتية تقوم على تحقيق التوازن بين دعم الدولة الوطنية السودانية والحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع القوى المدنية، هذا التوجه جسّد رؤية مصر بأن استقرار السودان هو امتداد مباشر لأمنها القومي، وأن انهيار الدولة السودانية يعني تهديداً استراتيجياً لحدودها الجنوبية ومصالحتها في ملف مياه النيل. (Mohyeldeen, 2021)

من خلال ما سبق يمكن القول إن السيناريو المصري المعتمد بعد الثورة السودانية حتى الوقت الحالي اتجه نحو "الانخراط الانتقائي المنضبط"، أي الانخراط السياسي والدبلوماسي الفاعل مع دعم الدولة المركزية دون انحياز مفرط، وهو ما أتاح لمصر الحفاظ على حضورها في المشهد السوداني، مع تجنب الدخول المباشر في صراعات داخلية أو تحالفات إقصائية، هذا المسار الاستراتيجي يعكس فهماً مصرياً متقدماً لديناميكيات الأمن الإقليمي، يقوم على مبدأ إدارة الصراع لا حله بالكامل، مع تحصين الأمن القومي المصري عبر أدوات سياسية وأمنية واقتصادية متوازنة.

السيناريو الثالث والأكثر حساسية كان الاصطفاف المحدود خلف المكون العسكري، استناداً إلى قناعة دوائر صنع القرار في القاهرة بأن الجيش السوداني يُمثل الضامن الأكبر لوحدة الدولة واستقرارها، وأن انهياره قد يؤدي إلى فوضى إقليمية تمس الأمن القومي المصري بشكل مباشر، خصوصاً في ظل التهديدات الممتدة من منطقة القرن الإفريقي وسد النهضة الإثيوبي. (Mohyeldeen, 2021)

وبين هذه السيناريوهات الثلاثة، اعتمدت مصر فعلياً مزيجاً بين السيناريو الثاني والثالث بعد عام ٢٠٢٢، إذ مارست دبلوماسية نشطة في الإطار الإفريقي والعربي، مع دعم مؤسسات الدولة السودانية، وفي مقدمتها الجيش، بوصفها طرفاً أساسياً لضمان الأمن والاستقرار، فقد استضافت القاهرة لقاءات متعددة بين ممثلي القوى السياسية والعسكرية السودانية، وسعت إلى طرح مبادرات لتقريب وجهات النظر، كان أبرزها "مؤتمر القاهرة لدعم الاستقرار في السودان" عام ٢٠٢٣، الذي ركّز على تثبيت وقف إطلاق النار وتهيئة المناخ للحوار الوطني (Egyptian State Information Service, 2019, 46).

جدول ١. مقارنة بين السيناريوهات الاستراتيجية المصرية في التعامل مع الصراع السوداني (2018-2022)

م	السيناريو	المضمون الأساسي	المزايا (الإيجابيات)	العيوب (التحديات)	المصدر
1	الحياد الحذر (الدبلوماسية الوقائية)	التزام موقف متوازن لا يمحاز لأي طرف داخلي سوداني، مع التركيز على الحفاظ على وحدة السودان واستقراره.	• يحافظ على علاقات متوازنة مع جميع الأطراف السودانية. • يقلل من احتمالات التورط في الصراع الداخلي. • يعزز صورة مصر كوسيط إقليمي محايد. • يمنح مصر دوراً إقليمياً بارزاً في دعم الانتقال السياسي.	• يحد من التأثير المصري المباشر في مسار الأحداث. • قد يفسر على أنه تردد أو ضعف في الموقف الإقليمي.	عبد الرحمن (٢٠٢١)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
2	الانخراط الاستراتيجي المحدود	تحرك دبلوماسي نشط عبر الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية للتوسط بين الفرقاء السودانيين دون تدخل مباشر.	• يعزز حضورها في الإطار الإفريقي والعربي. • يتيح مرونة في التفاعل مع التحولات الداخلية.	• قد يثير تنافساً مع قوى إقليمية أخرى مثل الإمارات والسعودية.	Egyptian State Information Service (2019).
3	الاصطفاف المحدود خلف المكون العسكري	دعم مؤسسات الدولة السودانية، خصوصاً الجيش، باعتباره الضامن لاستقرار الدولة ومنع انهيارها.	• يضمن استقرار الحدود الجنوبية. • يحافظ على وحدة الدولة السودانية. • يسهل التنسيق الأمني والاستخباراتي.	• يُنتقد بأنه انحياز لطرف دون الآخر. • قد يُضعف العلاقات مع القوى المدنية. • يعرض مصر لانتقادات دبلوماسية دولية.	‘Mohyeldeen (2021) ‘Carnegie Endowment ‘Abdelghaffar (2022) Journal of African Affairs.

النتائج

٢. تبين أن حالة عدم الاستقرار السياسي في السودان

انعكست سلباً على الأمن القومي المصري، خاصة

في مجالات الأمن المائي والحدود والتجارة.

٣. أظهرت الدراسة أن قضية سد النهضة الإثيوبي

أصبحت أكثر تعقيداً نتيجة غياب موقف سوداني

موحد، مما ضاعف من التحديات المصرية في إدارة

ملف المياه.

٤. كشفت النتائج عن تزايد الأنشطة غير المشروعة عبر

الحدود المصرية-السودانية، مثل تهريب السلاح

في ضوء ما ورد في الدراسة الحالية حول "الصراع

في السودان وانعكاساته على الأمن القومي المصري في

فترة الثورة في السودان حتى عام ٢٠٢٢"، أشارت

الدراسة إلى النتائج التالية:

١. أثبتت الدراسة أن الثورة السودانية عام ٢٠١٨ كانت

نقطة تحول مفصلية في مسار الدولة السودانية،

وأدت إلى إعادة تشكيل البيئة السياسية والأمنية في

الإقليم.

الخاتمة

أكدت الدراسة أن الصراع في السودان منذ اندلاع الثورة في ديسمبر ٢٠١٨ وحتى عام ٢٠٢٢ شكّل أحد أهم التحديات للأمن القومي المصري، إذ مثّل اختباراً حقيقياً لقدرة الدولة المصرية على إدارة علاقاتها بجوارها الجنوبي في ظل بيئة إقليمية مضطربة، فقد أظهرت الأحداث أن التحولات السياسية في السودان لم تكن معزولة عن حسابات الأمن المائي والحدودي المصري، بل تداخلت معها بصورة مباشرة، ما جعل استقرار السودان جزءاً لا يتجزأ من معادلة الأمن القومي المصري، كما بيّنت الدراسة أن حالة الاضطراب الداخلي في السودان أفرزت تداعيات أمنية متعددة، من أبرزها تهريب السلاح وتزايد الهجرة غير النظامية، إضافة إلى تأثيرها على التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين.

كما خلصت الدراسة إلى أن مصر اتبعت سياسة خارجية واقعية تجمع بين الدبلوماسية الهادئة والانخراط الانتقائي، حيث سعت إلى دعم استقرار مؤسسات الدولة السودانية، وعلى رأسها الجيش، مع الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع القوى المدنية والسياسية، إدراكاً منها بأن استقرار السودان هو الضمان الحقيقي لأمنها القومي، وأكدت الدراسة أهمية تعزيز التعاون المشترك في مجالات الأمن المائي، وضبط الحدود، وتكامل التنمية الاقتصادية، بما يحد من انعكاسات الصراع ويضمن حماية المصالح الاستراتيجية للبلدين.

المراجع

أبو شوك، أحمد إبراهيم. (٢٠٢١). الثورة السودانية (٢٠١٨-٢٠١٩): مقارنة توثيقية. تحليلية لنوافعها ومراحلها وتحدياتها. الدوحة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ص ١٤٠ - <https://bit.ly/49btZ26>.

أمل، أحمد. (٢٠٢٢). تقاسم السلطة الشامل وأثره على الانتقال السياسي في السودان. مجلة السياسة والاقتصاد، ١٥(١٤)، ص ٥٢٢-٥٦٥.

https://jocu.journals.ekb.eg/article_229968.html

والبشر، في ظل ضعف السيطرة الأمنية داخل السودان.

٥. أثبتت الدراسة أن مصر تبنت سياسة الحياد الحذر والانخراط الانتقائي في تعاملها مع الصراع، حفاظاً على استقرار السودان دون التدخل المباشر في شؤونه الداخلية.

٦. أظهرت التحليلات أن مصر ركزت على دعم مؤسسات الدولة السودانية، خاصة الجيش، بوصفه الضامن الأساسي لوحدة الدولة ومنع تفككها.

٧. أكدت النتائج أهمية البعد الاقتصادي في العلاقات المصرية-السودانية، حيث تأثرت حركة التجارة والاستثمارات سلباً نتيجة استمرار الصراع.

٨. تبين أن الدور المصري اعتمد على الدبلوماسية الإقليمية الهادئة عبر الاتحاد الإفريقي والآليات العربية، لتقليل حدة التصعيد في السودان.

٩. خلصت الدراسة إلى أن استقرار السودان يُعدّ ضرورة استراتيجية للأمن القومي المصري، وأن إدارة مصر للأزمة اتسمت بالواقعية والتوازن بين المصالح الأمنية والتنمية.

ومن خلال النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة يمكن القول أن مستقبل الأمن القومي المصري في علاقته بالسودان يعتمد على تبني رؤية شاملة تجمع بين الدبلوماسية الوقائية، والتنمية المشتركة، والتعاون الأمني المتوازن، باعتبارها الركائز الأساسية للحفاظ على استقرار الجوار الجنوبي وتعزيز مكانة مصر الإقليمية.

وتوصي الدراسة إجراء دراسات مستقبلية تقارن بين تأثير الصراع السوداني وبين صراعات أخرى في الجوار الإفريقي على الأمن القومي المصري.

- التيجاني، حامد عبد الرحمن. (٢٠٢٢). الثورة السودانية وآفاق الانتقال الديمقراطي. مجلة سياسات عربية، (٥٤)، ٥١-٥٧. معهد الدوحة للدراسات العليا. <https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue054/Documents/Siyassat54-2022-Hamid.pdf>.
- عبد الرحمن، سامي. (٢٠٢٢). تجاذب السلطة وضمور الدولة: دراسة حالة النزاع في السودان عام ٢٠٢١. المجلة العراقية للعلوم السياسية، (٦٦)، ص.ص ٨٩-١١٢. <https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2024/12/07/e09cf2843ea8a2255cdb623ef9c8a67d.pdf>.
- عبد الرحمن، هشام. (٢٠٢١). السياسة الخارجية المصرية تجاه السودان بعد الثورة السودانية: قراءة تحليلية في محددات الدور الإقليمي. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- عبد القادر، الوليد الصديق. (٢٠٢٠). الحدود والسياسة الخارجية: دراسة حالة السودان-مصر من (١٩٥١-٢٠١٦م). مجلة كلية الدراسات العليا، (٥١)، ٣٢٦-٣٢١. <https://www.neelain.edu.sd/papers/JDmufa2Z1EoQ3uPSNYJPIHJuLCJ2jiffV8GGHHdr.pdf>.
- العتيبي، أمل ناصر. (٢٠٢٢). تداعيات الاضطرابات السياسية في السودان على الأمن القومي المصري (٢٠١٩-٢٠٢٢). مجلة الدراسات الأفريقية، (٦٤)، ص.ص ٢٨٧-٣٢٦.
- العروسي، أ. (٢٠٢٢). تداعيات الأزمة السودانية على الأمن القومي المصري في الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٢). مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية والسياسية، ١ (٢)، ص.ص ١٤٥-١٧٦.
- فرج، بثينة. (٢٠٢٠). العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان. القاهرة. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. <https://bit.ly/3WgjROa>.
- محمد، أحمد عبد الرحمن. (٢٠٢١). الانعكاسات الأمنية للصراع في السودان على الأمن القومي المصري. مجلة دراسات إفريقية وعربية، (٨١)، ٤٥-٧٠. معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة.
- محمد، مسعد سالم وآخرون. (٢٠٢٢). مسار العلاقات المصرية-السودانية وآثار التقسيم. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، ٤ (١٣)، ص.ص ٢٢-٤٦. https://jces.journals.ekb.eg/article_280019.html.
- مركز الدوحة للأبحاث. (٢٠٢١). رفض الأجندة الخارجية: تداعيات تدخل بعض الجهات في مسار تنفيذ اتفاق جوبا. سياسات عربية، ٥١، ص.ص ٢٨-٤٤.
- Abdelaziz, H. (2020). Egypt and the Sudanese Revolution: Balancing Stability and Change. Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, pp. 43-49.
- Abdelghaffar, M. (2022). Egypt's Regional Strategy in the Nile Basin Post-2020. Journal of African Affairs, 121(484), 65-80.
- Al-Ali, Zaid. (2021). The Juba Agreement for Peace in Sudan. International IDEA / SSRN. <https://bit.ly/4nWK1Aa>.
- Basheer, M. et al. (2021). Collaborative management of the Grand Ethiopian Renaissance Dam increases economic benefits and resilience. Nature Communications, 12, 5622. <https://www.nature.com/articles/s41467-021-25877-w#citeas>.
- Buzan, B. (1991). People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era. 2nd ed. Harvester Wheatsheaf. P.p. 35.60.
- Darwish, H. (2020). Egyptian-Sudanese relations amidst changing regional dynamics. Middle East Review (Vol. 7, Article 02). https://www.jstage.jst.go.jp/article/merew/7/0/7_E-Art02/_html/-char/en.
- Egyptian State Information Service. (2019). Egypt-Sudan Relations. Cairo: State Information Service. <https://africa.sis.gov.eg/media/119054/egypt-and-sudanfl.pdf>.
- Elsheikh, Elsadig. (2019). Sudan after Revolt: Reimagining Society, Surviving Vengeance. Critical Times. 1 December, 2 (3), 466-478. <https://doi.org/10.1215/26410478-7862560>.
- Hassan, M., & Kodouda, A. (2019). Sudan's Uprising: The Fall of a Dictator. Journal of Democracy, 30(4), 89-103. <https://muse.jhu.edu/article/735459>.
- Institute for Security Studies. (2022). Egypt's Role in Sudan's Transition: Balancing Stability and Reform. Pretoria: ISS Africa.
- Johnson, D. E. W. (2021). Revolution, Peace, and Justice in Sudan. University of Pennsylvania Journal of International Law, 43. p.p. 187-240. <https://scholarship.law.upenn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2037&context=jil>.
- Malik, S. I. (2022). Sudan's December revolution of 2018: The ecology of youth connective and collective activism. Information, Communication & Society. 25(10), 1495-1510. <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/1369118X.2022.2072754>.

<https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/23311886.2021.1875598>.

United Nations. (2021). Situation in the Sudan and the activities of the United Nations Integrated Transition Assistance Mission in the Sudan (UNITAMS) (Report S/2021/470).

https://unitams.unmissions.org/sites/default/files/sg_report_on_sudan_december_2021.pdf.

Waltz, K. N. (1979). Theory of International Politics. Reading, MA: Addison-Wesley. P.78.

Mohyeldeen, Sherif. (2021). The Dam That Broke Open an Ethiopia–Egypt Dispute. Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegie-production-assets.s3.amazonaws.com/static/files/Mohyeldeen_GERD.pdf.

Pemunta, N. V. et al. (2021). The Grand Ethiopian Renaissance Dam, Egyptian National Security, and human and food security in the Nile River Basin. Cogent Social Sciences, 7(1).

ABSTRACT

The conflict in Sudan and its repercussions on Egyptian national security during the period (2018-2022)

Hadeel Ahmed Ibrahim

This study analyzes the conflict in Sudan from the outbreak of the Sudanese revolution in December 2018 until the end of 2022, with a focus on its implications for Egyptian national security. During this period, Sudan experienced major political and security transformations, including the fall of Omar al-Bashir's regime, the formation of a transitional government, rising tensions between civilian and military components, and increasing regional and international interventions that complicated the situation. The importance of this study lies in examining the impact of these developments on Egypt's water security related to the Grand Ethiopian Renaissance Dam, the security of shared borders, as well as the economic and security repercussions of instability. The study adopts the descriptive-analytical and strategic approaches, with a comparative dimension to analyze the positions of key

actors. It aims to assess Egypt's strategies in dealing with the Sudanese crisis and to explore possible future scenarios for Egyptian national security in light of either the continuation of the conflict or the achievement of a comprehensive political settlement.

The results suggest that the ongoing conflict in Sudan (2018-2022) was a direct menace to the national security of Egypt, especially in the realms of water and border security, which resulted in the implementation of the calculated noninterventionist policy and selective involvement in efforts to maintain stability in the southern region of the country.

Keywords: Sudanese revolution – Egyptian national security – Water security – GERD – Egypt–Sudan borders – Regional stability.